# موقف الإمام أبي حنيفة من حديث رسول الله وحجّيته

## *Imam Abu Hanifa on the Hadith of the Prophet and its authority*

د. نور محمد عثماني[*]، افتخار جميل فؤاد[**]

**الملخص**

إن الإمام أبا حنيفة –رحمه الله– أحد الأئمة الأربعة الذين اتبعهم جمّ غفير من المسلمين في أرجاء العالم، ويُعدّ أتباع الإمام أبي حنيفة أكثرهم عددا. ولا ريب في أن الإمام كان يتبع القرآن الكريم والسنة النبوية الصحيحة وأقوال الصحابة المجمع عليها والقياس السليم. وهذه هي المصادر الأساسية للشرع الإسلامي عند جميع المذاهب. ومع ذلك، صار الإمام أبو حنيفة يعارضه وينقده كثيرون بانتقادات لا أساس لها، فبعضهم يقولون إن أبا حنيفة لا بضاعة له في الحديث النبوي الشريف، والآخر يقول: إنه كان يعرف ١٧ حديثا فقط، والثالث يقول: لا يعرف من حديث رسول الله إلا ١٣٠ حديثا، ومنها نسي أو تلخبط لديه ١٢٠ حديث، بتقليب السند أو تغيير المتن بدون علم، ويبقى فقط ١٠ أحاديث لديه. فهل من المعقول أن الذي لا يعرف أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا القليل الشاذ النادر، يكون من أعظم أئمة المسلمين، يتبعه أغلبية المسلمين في بقاع العالم؟. فاختلف آراء العلماء فيه، فمنهم من كان معتدلاً إلى حد ما، فصانهم تقواهم من الإيقاع عليه، ومنهم من جاوز جميع الحدود ولم يخافوا فيه عقابا من عند الله سبحانه، فحدثوا بأحاديث باطلة تماما، يا ليت هؤلاء لو حبسوا ألسنتهم خوفا من عقاب الله الأليم، ألم يمنعهم تقواهم أن يحدثوا بكل ما سمعوا وقرأوا إلى عامة الناس عن هذا الإمام العظيم، الذي لقي ربّه بقلب نقي خالص. فآتاه الله في الدنيا حسنة وإنه في الآخرة لمن المقرّبين، وترك عليهم في الآخرين، سلامٌ على أبي حنيفة النعمان. فهذه الدراسة تعالج الاتهامات التي وُجّهت إلى النعمان –الإمام الأعظم– بمنهج استقرائي تحليلي نقدي، ليثبت ما هو الحقيقة. طبعا لا نقول إن الإمام أبا حنيفة كان معصوما من الأخطاء، لا والله. ليس لأحد أن يدعي ذلك حتى الأنبياء، إلا أن الله سبحانه غفر للأنبياء ما تقدم من ذنوبهم وما تأخر. فإن هذه الدراسة لا تثبت لأبي حنيفة –رحمه الله– أنه كان صادقا صحيحا في كل ما قاله، بل تثبت الحق حقا والباطل باطلا، سواء قال به الأحناف أو قال به أهل الحديث أو المدارس الأخرى من المذاهب. وهذا الذي ندعو إليه جميع العلماء الكرام، من أي المذاهب كان ربطهم ولا حرج.

**الكلمات المفتاحية:** الإمام أبو حنيفة، الحديث النبوي، الاتهامات، شبهات وردود.

[*] أستاذ مشارك في قسم دراسات القرآن والسنة – كلية عبدالحميد أبوسليمان لمعارف الوحي والعلوم الإنسانية، الجامعة الإسلامية العالمية – ماليزيا. abusajid@iium.edu.my

[**] قسم الفقه وأصوله، كلية عبدالحميد أبوسليمان معارف الوحي والعلوم الإنسانية، الجامعة الإسلامية العالمية – ماليزيا. iftekharjamil94@gmail.com

**ABSTRACT**

Imam Abu Hanifa, may Allah have mercy on him, is one of the four great Imams followed by a vast number of Muslims around the world, and his followers outnumber the rest in the world. There is no doubt that the Imam adhered to the Holy Qur'an, the authentic Prophetic Sunnah, the consensus of the Companions, and sound analogical reasoning. These are the fundamental sources of Islamic jurisprudence in all schools of thought. Despite this, Imam Abu Hanifa has been opposed and criticized by many, with baseless accusations. Some claim that Abu Hanifa had little knowledge of the Prophetic Hadith. Others say he only knew 17 Hadiths, and some go further to assert that he knew only 130 Hadiths, of which he forgot or confused 120, either by altering the chain of transmission or changing the text unknowingly, leaving him with only 10 Hadiths in possession. Is it conceivable that someone with such limited knowledge of the Hadith of the Prophet, peace be upon him, could be among the greatest Imams of the Muslims, followed by the majority of Muslims across the world?

The opinions of scholars about him differ. Some were moderately fair, their piety preventing them from attacking him, while others exceeded all bounds, not fearing any punishment from Allah the Almighty, and thus narrated false accounts. We wish if these people had restrained their tongues out of fear of Allah! Did their piety not prevent them from sharing everything they heard or read with the masses about this great Imam, who met his Lord with a pure and sincere heart? Allah granted him blessings in this world, and in the Hereafter. He will be among the close ones to Allah, leaving behind a lasting legacy. Peace be upon Abu Hanifa al-Nuʿman.

This study addresses the accusations directed at al-Nuʿman—the Greatest Imam—using an inductive, analytical, and critical methodology to establish the truth. Of course, we do not claim that Imam Abu Hanifa was infallible, by Allah! no! No one has the right to make such a claim, not even about the Prophets, except that Allah forgave the Prophets for their past and future sins. This study does not aim to prove that Abu Hanifa, may Allah have mercy on him, was correct and truthful in everything he said, but rather to distinguish truth from falsehood, whether it was said by the Hanafi school, the scholars of Hadith, or other schools of thought. This is what we call upon all esteemed scholars to do, regardless of their affiliations, and without bias.

**Keywords**: Imam Abu Hanifa, Prophetic Hadith, accusations, doubts and responses.

**المقدمة**

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن والاه إلى يوم الدين. وبعدُ، إن النعمان بن ثابت المعروف بأبي حنيفة يعتبر من الأئمة الكبار الذين لهم مساهمة كبيرة في الحضارة الإسلامية فهو لعب دورا تأسيسيا في تدوين العلوم الدينية عموما والفقه الإسلامي خصوصا. الأمر الذي أدى إلى نشأة مدرسة متميزة لها أصولها وفروعها ومناهجها وهي ما يسمى بالمذهب الحنفي. تعامل المذهب الحنفي مع الأحاديث النبوية بمنهجية خاصة وقد سبب هذا انتقادات كثيرة من قبل أهل الرواية والمحدثين.

تشكل هذه الانتقادات لأبي حنيفة من قبل أهل الرواية والمحدثين سؤالا هاما حول منهجيته للتعامل مع الأحاديث النبوية: ما هي طبيعتها وأسسها ومسلماتها. قبل كل شيء، هل أبو حنيفة نفسه عالم موثوق به في الحديث ومناهجه؟ كتب كثير من الباحثين عن أبي حنيفة ومكانته العلمية في العصور القديمة والحديثة فهم جاءوا بآراء ومواقف متعارضة، فمنهم من تحمّس وتعذّر له ومنهم من ظلمه وتعصّب ضده، فمست الحاجة إلى تحرير الآراء فيها والمقارنة بينها وترجيح الرأي الأعدل والأقرب منها.

يُعدُّ الخطيب أبو بكر البغدادي من الذين هاجموا على أبي حنيفة قديماً فجمع كل ما طعن في شأنه[1] وردّ عليه زاهد الكوثري وسمّى كتابه بتأنيب الخطيب على ما ساقه في ترجمة أبي حنيفة من الأكاذيب[2] وردّ عبد الرحمن المعلمي اليماني على الكوثري وسمّى كتابه بالتنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل[3]. بعد الخطيب البغدادي، لم يتعرض معظم أهل الجرح والتعديل لانتقادات أبي حنيفة، بل اعتبروه من الأئمة الكبار. وسّع من المعاصرين أبو زهرة[4] ومصطفى السباعي[5] في الإجابة عن الشكوك والشبهات على أبي حنيفة وجمع عبد الرشيد النعماني

[1] أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد وذيوله**، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، (بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢)

[2] محمد زاهد بن الحسن الكوثري، **تأنيب الخطيب على ما ساقه في ترجمة أبي حنيفة من الأكاذيب**، (بيروت : دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٩٩٠)

[3] عبد الرحمن بن يحيى بن علي بن محمد المعلمي العتمي اليماني، **التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل**، (بيروت : بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٦)

[4] أبو زهرة، أبو حنيفة – حياته وعصره – آراؤه وفقهه، (القاهرة: دار الفكر العربي، الطبعة الثانية، ١٩٤٧)

[5] مصطفى بن حسني السباعي، **السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي**، (دمشق : المكتب الإسلامي، الطبعة الثالثة، ١٩٨٢)

معظم ما نقل من العلماء من ثناء أبي حنيفة[6] وقد ناقش حمزة البكري هذا الموضوع بمعايير اجتماعية[7]. إضافة إلى ذلك، ذهب بعض السلفية المعاصرة –وفيهم ناصر الدين الألباني[8] إلى تضعيف أبي حنيفة مرة أخرى.
نستخدم المنهج التاريخي لجمع المعلومات ونرجح بأدوات التحليل والمقارنة ونقسم الدراسة إلى ثلاثة مباحث: الجرح في أبي حنفية وأسبابه، التوثيق وأسبابه، وأخيرا، البحث عن منهج أبي حنيفة في حجية الحديث والاستدلال به. نسأل الله عز وجل التوفيق والسداد وهو ولي التوفيق.

## المبحث الأول: الجرح فيه وأسبابه

يُعدُّ الجرح عيبا يُخلُّ بعدالة الراوي وضبطه والعدالة والضبط من الأوصاف التي لا بد من وجودها في صحة الحديث فالخلل في العدالة يشير إلى الفسق بالفعل أو القول، والكذب في الحديث والتهمة به، وسرقة الحديث، والبدعة، والجهالة؛ والخلل في الضبط يشير إلى سوء الحفظ، ومنه الاختلاط، وفحش الخطأ، وقبول التلقين، ويكون نسبيا فلا يطرح معه الراوي، وكليا يسقط معه الراوي.[9]

### أولاً: الجرح في العدالة وأسبابه

قال ابن الصلاح: أجمع جماهير أئمة الحديث والفقه على أنه يشترط فيمن يحتج بروايته أن يكون عدلا ... وتفصيله أن يكون مسلما، بالغا، عاقلا، سالما من أسباب الفسق وخوارم المروءة[10]. اعتبر المحدثون شرط العدالة من الأوصاف الأساسية في قبول الحديث فهم ينظرون إلى أحوال الرواة ويردون أحاديث الفساق والكفار فمن ثبت منه فسقه وكفره، لا يأمن أن يكذب في روايته فاحتل البحث عن عدالة الرواة مكانة كبيرة في منهج النقد لعلوم الحديث.

---

[6] محمد عبد الرشيد النعماني، **مكانة الإمام أبي حنيفة في الحديث**، (حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٩٩٦)

[7] حمزة البكري، "خصومة المحدّثين لأبي حنيفة: مسألة الإيمان نموذجاً" ، *Diyanet İlmi Dergi* ٤/٥٦، ص: ١١٦٥-١٢٠٠.

[8] محمد ناصر الدين الألباني، **سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة**، (الرياض: مكتبة المعارف، الطبعة الأولى، ١٩٩٦)

[9] عبد الله بن يوسف الجديع، **تحرير علوم الحديث**، (بيروت: مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣)، ج : ١، ص : ٣٥٧.

[10] أبوعمرو عثمان بن عبد الرحمن ابن الصلاح، **معرفة أنواع علم الحديث**، تحقيق: عبد اللطيف الهميم – ماهر ياسين الفحل ،( بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢)، ص : ١٠٤.

هناك عدد من التهم المخلة للعدالة التي وُجّهت إلى أبي حنيفة بما فيها: الكفر، والبدعة والكذب، وسرقة الحديث، والضلال، والتضليل.

**الاتهام بالكفر**

من أكبر ما اتهم به الإمام أبو حنيفة هو الكفر، فقد روى الخطيب البغدادي:

أخبرنا الحسين بن محمد- أخو الخلال- أخبرنا جبريل بن محمد المعدل- بهمذان- حدثنا محمد بن جبويه النخاس حدثنا محمود بن غيلان، حدثنا يحي بن آدم قال: سمعت شريكا يقول استتيب أبو حنيفة مرتين.[11] أخبرنا ابن الفضل، أخبرنا ابن درستويه، حدثنا يعقوب، حدثني الوليد ابن عتبة الدمشقي- وكان ممن يهمه نفسه- حدثنا أبو مسهر، حدثنا يحي بن حمزة- وسعيد بن عبد العزيز جالس- قال: حدثني شريك بن عبد الله – قاضي الكوفة- أن أبا حنيفة استتيب من الزندقة مرتين. [12]

تضمن الرواية الأولى محمد بن جبويه النخاس وتضمن الرواية الثانية ابن درستويه وكل واحد منهما ضعيف فالأول متهم بالكذب[13] والثاني كان يروي ما لم يسمعه إذا أعطي دريهمات[14]؛ فكيف يعتبر قولهما في تكفير إمام من الأئمة الكبار؟ إضافة إلى ذلك، كان يحي بن حمزة متهم بالقدر[15] وبالنسبة لشريك بن عبد الله، قال ابن حجر في التقريب: يخطئ كثيرا تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة وكان عادلا فاضلا عابدا شديدا على أهل البدع[16]؛ فهذه الروايات لا يعتد بها. اشتهر فقه أبي حنيفة وزهده بالتواتر والتواتر يفيد العلم الضروري، ونحكم على الظاهر ونفوض الباطن إلى الله فكيف يتصور كفر الإمام أبي حنيفة؟

**الاتهام بالإرجاء**

من التهم التي وجهت إلى أبي حنيفة تهمة بدعة الإرجاء فقد قال البخاري في ترجمته في التاريخ الكبير: كان مرجئا، سكتوا عنه، وعن رأيه، وعن حديثه. [17]

---

[11] أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد وذيوله**، ج: ١٣، ص: ٣٧٩.

[12] المصدر السابق نفسه

[13] محمد زاهد بن الحسن الكوثري، **تأنيب الخطيب على ما ساقه في ترجمة أبي حنيفة من الأكاذيب**، ص: ١١٧.

[14] شمس الدين الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، (القاهرة: دار الحديث، د.ط، ٢٠٠٦)، ج: ١٢، ص: ١٠٠.

[15] ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، تحقيق: محمد عوامة، (دمشق: دار الرشيد، الطبعة الأولى، ١٩٨٦)، ص: ٥٨٨.

[16] المصدر السابق نفسه، ص: ٢٦٦.

[17] أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، **التاريخ الكبير**، تحقيق: محمد عبد المعيد خان، (حيدر آباد: دائرة المعارف العثمانية، د.ط، د.ت)، ج: ٨، ص: ٨١.

وقد رد أبو حنيفة على هذه التهمة في رسالته إلى عثمان البتي:

من أبي حنيفة إلى عثمان البتي: سلام عليك، ... كتبت تذكر أنه بلغك أني من المرجئة وأني أقول: مؤمن ضال. وأن ذلك يشق عليك ... فافهم كتابي إليك، فاحذر رأيك على نفسك ... يقول الله عزوجل: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ [البقرة: ٢٥] وقال: ﴿وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللهِ وَيَعْمَلْ صالِحاً﴾ [التّغابن: ٩] وأشباه ذلك من القرآن. فلم يكن المضيع للعمل مضيعا للتصديق، وقد أصاب التصديق بغير عمل. ولو كان المضيع للعمل مضيعا للتصديق لانتقل من اسم الإيمان وحرمته بتضييعه العمل كما أن الناس لو ضيّعوا التصديق لانتقلوا بتضييعه من اسم الإيمان وحرمته وحقه، ورجعوا إلى حالهم التي كانوا عليها من الشرك....

... واعلم أني أقول: أهل القبلة مؤمنون لست أخرجهم من الإيمان بتضييع شيء من الفرائض. فمن أطاع الله تعالى في الفرائض كلها مع الإيمان كان من أهل الجنة عندنا، ومن ترك الإيمان والعمل كان كافرا من أهل النار، ومن أصاب الإيمان وضيّع شيئا من الفرائض كان مؤمنا مذنبا، وكان لله تعالى فيه المشيئة إن شاء عذّبه وإن شاء غفر له، فإن عذّبه على تضييعه شيئا فعلى ذنب يعذبه، وإن غفر له فذنبا يغفر. ... [18]

اتضح مما سبق أن بدعة الإرجاء لا تنسب إلى أبي حنيفة فإنه لم يكن يقول: إنه لا يضر مع الإيمان ذنبٌ، بل كان يقول: لا يزول الإيمان مع المعصية وهذا هو الموقف الصحيح بهذا الصدد.

قال الشهرستاني في الملل والنحل: ...كان يقال لأبي حنيفة وأصحابه: مرجئة السنة. وعدّه كثير من أصحاب المقالات من جملة المرجئة؛ ولعل السبب فيه: أنه لما كان يقول: الإيمان هو التصديق بالقلب، وهو لا يزيد ولا ينقص، ظنوا أنه يؤخر العمل عن الإيمان. والرجل مع تخريجه في العمل كيف يفتي بترك العمل؟!. وله سبب آخر؛ والمعتزلة كانوا يلقبون كل من خالفهم في القدر مرجئاً، وكذلك الوعيدية من الخوارج؛ فلا يبعد أن اللقب إنما لزمه من فريقي المعتزلة والخوارج. والله أعلم.[19]

لم يقل أحد ممن يعتبر بقوله بأن أبا حنيفة كذب في الحديث أو متهم به. قال ابن معين: كان أبو حنيفة لا بأس به، وكان لا يكذب. وقال مرة أخرى: أبو حنيفة عندنا من أهل الصدق، ولم يتهم بالكذب. قيل لابن معين: أبو حنيفة كذاب– قال: كان أبو حنيفة أنبل من أن يكذب، كان صدوقا إلا أن في حديثه ما في حديث الشيوخ .[20]

---

[18] ابو حنيفة، **رسالة إلى عثمان البتي**، تحقيق : زاهد الكوثري، (بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٣٦٨)، ص : ٦٢٩–٦٣٥

[19] أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني، **الملل والنحل**، تحقيق: عبد الأمير على مهنا و على حسن فاعور، (بيروت: دار المعرفة، د.ط، ١٩٩٣)، ج: ١، ص: ١٦٤

[20] البغدادي، ج: ٢٢، ص: ٩٩

**الاتهام بالضلالة**

من التهم التي وجهت إلى أبي حنيفة تهمة ضلالة. فقد روى الخطيب البغدادي:

حدثنا محمد بن علي بن مخلد الوراق- لفظا- قال في كتابي عن أبي بكر محمد بن عبد الله بن صالح الأسدي الفقيه المالكي قال: سمعت أبا بكر بن أبي داود السجستاني يوما وهو يقول لأصحابه: ما تقولون في مسألة اتفق عليها مالك وأصحابه، والشافعي وأصحابه، والأوزاعي وأصحابه، والحسن بن صالح وأصحابه، وسفيان الثوري وأصحابه، وأحمد بن حنبل وأصحابه؟ فقالوا له: يا أبا بكر لا تكون مسألة أصح من هذه. فقال: هؤلاء كلهم اتفقوا على تضليل أبي حنيفة.[21] تضمن هذه الرواية أبا بكر بن ابي داؤد السجستاني وهو واهٍ كذّبه أبوه[22]، فكيف يعتبر قوله عمن هو كذّبه؟

**الاتهام بالسرقة**

ومن التهم التي وجهت إلى أبي حنيفة تهمة السرقة فقد روى ابن أبي حاتم:

حدثنا عبد الرحمن أخبرنا إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني فيما كتب إلى [قال] حدثني اسحاق بن راهويه قال سمعت جريرا يقول قال محمد بن جابر اليمامى: سرق ابو حنيفة كتب حماد مني[23].

بالنسبة لمحمد بن جابر اليمامي، قال ابن حجر في التقريب: ذهبت كتبه فساء حفظه وخلط كثيرا وعمي فصار يلقن[24] وذمّه يحيى بن معين وقال: لا يحدث عنه إلا من هو شر منه[25]. وغلظ ابن حنبل فيه وقال لا يحدث عنه إلا من هو شر منه[26] فعلى هذا، لا يعتبر هذه التهمة فإنه لا أساس له.

**ثانياً: الجرح في الضبط وأسبابه**

[21] البغدادي، ج: ٢٢، ص: ٥١.

[22] أبو أحمد الجرجاني ابن عدي، **الكامل في ضعفاء الرجال**، تحقيق: عبد الفتاح أبو سنة، (بيروت : دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٩٩٨)، ج: ٥، ص: ٤٣٦.

[23] ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، (حيدر آباد : دائرة المعارف العثمانية ،الطبعة الأولى،**١٩٥٢** )، ج: ٨، ص: ٤٥٠.

[24] العسقلاني، ص: ٤٧١.

[25] ابن القيم الجوزية، **رفع اليدين في الصلاة**، تحقيق: علي بن محمد العمران، (بيروت : دار ابن حزم، الطبعة الرابعة، ٢٠١٩)، ص: ٥٥.

[26] أحمد بن حنبل، **العلل ومعرفة الرجال**، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، (الرياض : دار الخاني، الطبعة الثانية، ٢٠٠١)، ج: ١، ص: ٣٨٨.

صفة العدالة لا تكفي في قبول الأحاديث فإن الصادق قد يخطئ في روايته فلا بد من البحث عن قوة حفظه وضبطه فهذه الصفة تؤهل الراوي لأن ينقل الحديث كما سمعه فالضعف في الضبط يجعل الراوي غير موثوقا به في فن الأثر والنقل.

**الاتهام باعتراف الخطأ**

ومن التهم التي وجهت إلى أبي حنيفة تهمة الاعتراف بالخطأ في التحديث فقد روى الخطيب:

أخبرني الحسن بن أبي طالب، حدثنا عبيد الله بن محمد بن حبابة، حدثنا عبد الله بن محمد البغوي، حدثنا ابن المقرئ، حدثنا أبي قال: سمعت أبا حنيفة يقول: ما رأيت أفضل من عطاء، وعامة ما أحدثكم به خطأ[27].

أخبرني ابن الفضل، أخبرنا دعلج بن أحمد، أخبرنا أحمد بن علي الأبار، حدثنا محمود بن غيلان، حدثنا ابن المقرئ قال: سمعت أبا حنيفة يقول: عامة ما أحدثكم به خطأ[28]. تضمن الرواية الأولى البغوي وتضمن الرواية الثانية دعلج وكل منهما ضعيف فلا يقبل قولهما[29]. وعلق عليه الكوثري: فلا يتصور أن يلازم ابن المقرئ أبا حنيفة ويسمع منه بعد أن سمع مثل هذا الكلام، مع أنه من المكثرين عنه جدا .[30]

**الاتهام بعدم الاهتمام بالحديث وعلومه**

ومن التهم التي وجهت إلى أبي حنيفة تهمة عدم الاهتمام بعلم الحديث وضعفه فيه فيقال: لهذا السبب قلّ روايته.

قال ابن خلدون في مقدمته: واعلم أيضا أن الأئمة المجتهدين تفاوتوا في الإكثار من هذه الصناعة والإقلال فأبو حنيفة رضي الله تعالى عنه يقال بلغت روايته إلى سبعة عشر حديثا أو نحوها ... وقد تقول بعض المبغضين المتعسفين إلى أن منهم من كان قليل البضاعة في الحديث فلهذا قلت روايته[31]. أجاب ابن خلدون عنه قائلا: ولا سبيل إلى هذا المعتقد في كبار الأئمة لأن الشريعة إنما تؤخذ من الكتاب والسنة. ... وإنما قلل منهم من قلل الرواية لأجل المطاعن التي تعترضه فيها والعلل التي تعرض في طرقها سيما والجرح مقدم عند الأكثر فيؤديه

[27] البغدادي، ج: ١٤، ص: ٤٠٣.

[28] المصدر نفسه.

[29] الكوثري، ص: ٢٣٥

[30] المصدر نفسه.

[31] عبد الرحمن ابن خلدون، **العِبَر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر**، تحقيق: د. سهيل زكار، (بيروت : دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٩٨١)، ج: ١، ص: ٥٦١.

الاجتهاد إلى ترك الأخذ بما يعرض مثل ذلك فيه من الأحاديث وطرق الأسانيد ويكثر ذلك فتقلّ روايته لضعف في الطرق.[32]

وقد خصّ ابن خلدون بذكر أبي حنيفة فقال: والإمام أبو حنيفة إنما قلّت روايته لما شدّد في شروط الرواية والتحمل وضعف رواية الحديث اليقيني إذا عارضها الفعل النفسي. وقلّت من أجلها رواية فقلّ حديثه. لأنه ترك رواية الحديث متعمداً فحاشاه من ذلك. ويدل على أنه من كبار المجتهدين في علم الحديث اعتماد مذهبه بينهم والتعويل عليه واعتباره ردا وقبولا.[33]

كان أبو حنيفة متشددا في قبول الرواية وليس ضعيفا فيها، فإن كان ضعيفا، فكيف يتصور أن كثيرا من المحدثين الكبار كالطحاوي وابن الهمام تقلده وكان الفقه معتمدا على الحديث فإن كان الرجل ضعيفا في الحديث، فلا يمكنه الاجتهاد والاستنباط فعلى هذا يرد قول ناصر الدين الألباني: "وأبو حنيفة ضعفوا حديثه ... قد ضعفه من جهة حفظه البخاري، ومسلم، والنسائي، وابن عدي وغيرهم من أئمة الحديث..." [34]

في القرون الأولى، كان هناك اختلاف شديد بين أهل الفقه وأهل الحديث وبسبب هذا الاختلاف صدرت أقوال عديدة في الجرح في ضبط أبي حنيفة، ولكن المحدثين المتأخرين لم يقبلوا هذه التهم، 'فهذا الإمام أبو الحجاج المزي كل ما ذكره في ترجمة أبي حنيفة في كتابه تهذيب الكمال إنما أخذه من كتاب تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، ولم يعرج على ما ذكر فيه من قدحه أصلا، علما منه أن كلام من تكلم فيه إنما صدر عن هوى وعصبية، والإمام بريء عما رمي به من أعدائه، فلا ينبغي أن يذكر منه شيء.[35]

وقد صرّح الإمام الذهبي في تذهيب التهذيب بأن هذا هو الأليق بشأن أبي حنيفة: قد أحسن شيخنا أبو الحجاج حيث لم يورد شيئا يلزم منه التضعيف[36]. وعلى منواله جرى من أتى بعده كالذهبي، وابن كثير، والحسيني، والبرهان الحلبي، وابن حجر، وكلهم من السادة الشافعية – رحمهم الله تعالى –، وهلُمّ جراً إلى يومنا هذا، إلا أن بعض منتحلي الحديث من أهل عصرنا – وهو الشيخ ناصر الدين الألباني – قد شذ وحاد عن الطريق فأخذ يقع في مثل هذا الإمام، ويتكلم في حفظه وإتقانه، ويضعفه ويرميه بسوء الحفظ وينفي عنه الضبط والحفظ.[37]

---

[32] المصدر نفسه.

[33] المصدر نفسه. ج: ١، ص: ٥٦٢.

[34] محمد ناصر الدين الألباني، **سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة**، ج: ١، ص: ٥٦١.

[35] محمد عبد الرشيد النعماني، **مكانة الإمام أبي حنيفة في الحديث**، ص: ١١٩.

[36] الذهبي، ج: ٩، ص: ٢٢٥.

[37] النعماني، ص: ١١٩.

**المبحث الثاني: كان أبو حنيفة إماماً في الحديث**

يُعدُّ أبو حنيفة من الثقات في الرواية فوثّقه أهل الفن بمن فيهم: المزّي والذهبي وابن كثير، والحسيني، والبرهان الحلبي، وابن حجر ولهم كبير شأن في علوم الحديث، فهم لم يذكروا الجرح والقدح في أبي حنيفة، بل ذكروا آراء كثيرة في عدالته وحفظه وضبطه. الأمر الذي يدل على علو شأنه ورفعة مقامه.

**أولاً: أقوال التوثيق وأسبابه**

قال ابن حجر في التقريب: النعمان بن ثابت الكوفي أبو حنيفة الإمام يقال أصلهم من فارس ويقال مولى بني تيم فقيه مشهور من السادسة مات سنة خمسين ومائة على الصحيح وله سبعون سنة[38]. فلم يذكر الضعف فيه.

وسّع ابن حجر في تهذيب التهذيب في توثيق أبي حنيفة ولم يلتفت إلى من قال بقدحه ونذكر عددا من الأقوال من التهذيب لابن حجر وهو معتمد عند المتأخرين، فإنه جمع معظم أقوال أئمة الجرح والتعديل في الراوي المترجم له .[39]

١) يقول ابن معين: كان أبو حنيفة ثقةً لا يحدث بالحديث إلا بما يحفظه ولا يحدث بما لا يحفظ.

٢) قال صالح بن محمد الأسدي عن ابن معين: كان أبو حنيفة ثقةً في الحديث.

٣) قال أبو وهب ومحمد بن مزاحم سمعت بن المبارك يقول: أفقه الناس أبو حنيفة، ما رأيت في الفقه مثله وقال أيضاً لولا أن الله تعالى أغاثني بأبي حنيفة وسفيان كنت كسائر الناس.

٤) قال سليمان بن أبي شيخ: كان أبو حنيفة ورعاً سخياً.

٥) قال روح بن عبادة: كنت عند ابن جريج سنة خمسين ومائة فأتاه موت أبي حنيفة فاسترجع وتوجّع وقال أي علم ذهب.

٦) قال يحيى بن سعيد القطان: لا تكذب الله، ما سمعنا أحسن من رأى أبي حنيفة وقد أخذنا بأكثر أقواله.

٧) قال الربيع وحرملة: سمعنا الشافعي يقول: الناس عيالٌ في الفقه على أبي حنيفة.

[38] ابن حجر العسقلاني، ص: ٥٦٣.

[39] ابن حجر العسقلاني، **تهذيب التهذيب**، (الهند: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الطبعة الأولى، ١٣٢٦)، ج: ١٠، ص: ٤٥٠.

٨) يروي عن أبي يوسف قال: بينما أنا امشي مع أبي حنيفة إذ سمعت رجلا يقول لرجل: هذا أبو حنيفة، لا ينام الليل، فقال أبو حنيفة: لا يتحدث عني بما لم أفعل. فكان يحيى الليل يعني بعد ذلك.
٩) قال بن أبي داود عن نصر بن علي سمعت بن داود يعني الخربي يقول: الناس في أبي حنيفة حاسد وجاهل.

**ثانياً: هل كان أبو حنيفة من المقِلّين في الحديث؟**

أورد الخطيب البغدادي عدة روايات يتهم بها أصحابها أبا حنيفة بقلة البضاعة في الحديث وفيما يلي بعض النماذج:

عن ابن المبارك: «كان أبو حنيفة يتيماً في الحديث»، وعن أبي قطن: «كان زمناً في الحديث»[40]. وعن يحيى بن سعيد القطان: «لم يكن بصاحب حديث»، وعن ابن معين: «ايش كان عند أبي حنيفة من الحديث حتى تسأل عنه؟»، وعن أحمد بن حنبل: «أنه ليس له رأي ولا حديث»، وعن أبي بكر بن أبي داود: «جميع ما روي عن أبي حنيفة من الحديث مائة وخمسون حديثا أخطأ في نصفها»[41]. وعن ابن المديني «أنه روى خمسين حديثا أخطأ فيها»[42].

اتضح بما سبق أنهم اتهموا أبا حنيفة بقلة البضاعة في الحديث وهذه الروايات غير ثابتة من أصحابها كما بينها الكوثري في كتابه[43] . إضافة إلى ذلك، لم ينقل المتأخرون هذه الروايات المشكوك فيها، ولكن الشبهات بقيت ولا تزال في بعض من المجتمعات الإسلامية فالصراع بين المذاهب الفقهية والمناظرات الخلافية يعيد هذه الشكوك في الواجهة.

حكى لنا محمد بن محمود الخوارزمي قصة طريفة بهذا الصدد وهو من القرن السابع الهجري:

'وقد سمعت في الشام عن بعض الجاهلين بمقدار (أبي حنيفة) ما ينقصه، ويستصغره، وينسبه إلى قلة الحديث، ويستدل على ذلك بمسند الشافعي، وموطأ مالك. وزعم أنه ليس لأبي حنيفة مسند، وكان لا يروي إلا عدة أحاديث، فلحقتني حمية دينية، فأردت أن أجمع بين خمسة عشر من مسانيده، التي جمعها له فحل علماء

[40] البغدادي، ج: ١٣، ص: ٤١٧.
[41] المصدر السابق، ج: ١٣، ص: ٤١٨.
[42] المصدر السابق، ج: ٢٢، ص: ١٠٠.
[43] الكوثري، ص: ٢٩٦؛ ٣٠٤؛ ٣٠٨ ؛ ٣٠٩

الحديث... فجمعتها على ترتيب أبواب الفقه بحذف المعاد، وترك تكرير الإسناد[44].' صار هذا التدوين مجموعة كبيرة وهي ما سنشرحها فيما بعد.

**ردّ هذه الشبهة**

رداً على هذه الشبهات المزعومة نقول:

– كان أبو حنيفة إماما في الفقه بلا ريب، وقد مدحه كثير من العلماء، والفقه مأخوذ من القرآن والسنة فهما من المصادر الأصلية للأحكام فإن لم يعرف أحد الأحاديث، فلا يمكنه معرفة الأحكام والاجتهاد فيها فإن الشيء لا يمكن معرفته بدون مصدره فإن قلنا: أبو حنيفة فقيه كبير معتبر وهو لا يعرف الأحاديث فيستنتج من ذلك بأن الفقه يمكن استنباطه بدون الأحاديث وهذا ضلالٌ كبيرٌ.

– قال السباعي: إن من يطالع مذهب الإمام يجده قد وافق الأحاديث الصحيحة في مئات من المسائل، وقد جمع شارح "القاموس" السيد مرتضى الزبيدي – رحمه الله – كتاباً جمع فيه الأحاديث من مسانيد الإمام أبي حنيفة والتي وافقه في روايتها أصحاب الكتب الستة سماه: "عقد الجواهر المنيفة في أدلة أبي حنيفة ". فكيف وافق اجتهاد الإمام مئات الأحاديث الصحيحة، وليس عنده إلا بضعة عشر حديثا، أو خمسون، أو مائة وخمسون أخطأ في نصفها؟ [45]

– وقد عدّه الإمام الذهبي في الحُفّاظ وذكره في تذكرته وهو ثبت الحفاظ وهذا هو الصحيح[46]. فقاضي القضاة أبو المؤيد محمد بن محمود الخوارزمي جمع المسانيد المشهورة لأبي حنيفة وحذف التكرار، وهو مطبوع الآن ب ٨٠٠ صفحة فهل يعقل أن أحاديثه بغير تكرار وصلت إلى ٨٠٠ صفحة وهو ليس من أهل الحديث؟

– قال محدث البلاد المصرية الحافظ محمد بن يوسف الصالحاني: «إنما قلّت الرواية عنه وإن كان متسع الحفظ، لاشتغاله بالاستنباط، وكذلك لم يرو عن مالك والشافعي إلا القليل بالنسبة إلى ما سمعاه للسبب نفسه، كما قلّت رواية أمثال أبي بكر وعمر من كبار الصحابة – رضي الله عنهم – بالنسبة إلى كثرة اطلاعهم، وقد كثُرت رواية من دونهم بالنسبة إليهم»[47] فهل يجوز أن يقال: كان أبو بكر و عمر من المقلين في الحديث؟

---

[44] محمد بن الحسن بن العربيّ بن محمد الثعالبي الجعفري الفاسي الحجوي، **الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي**، (بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٩٩٥)، ج: ١، ص: ٤١٣.

[45] مصطفى بن حسني السباعي، **السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي**، ص: ٤١٢.

[46] شمس الدين الذهبي، **تذكرة الحفاظ**، تحقيق: زكريا عميرات، (بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٩٩٨)، ج: ١، ص: ١٢٦.

[47] السباعي، ص: ٤٥١.

## المبحث الثالث: منهج أبي حنيفة في التعامل مع الحديث

بعد ذكر إمامته في علم الرواية، سنناقش منهجه في رواية الأحاديث ودراستها وذلك من خلال أقواله وأقوال غيره وسيتضح بذلك موقفه من العلاقة بين العقل والنقل.

### أولاً: أبو حنيفة يتحدث عن منهجه في الحديث

قال أبو حنيفة: "لم تزل الناس في صلاح ما دام فيهم من يطلب الحديث فإذا طلبوا العلم بلا حديث فسدوا".[48] ودخل عليه مرة رجل من أهل الكوفة والحديث يقرأ عنده فقال الرجل: دعونا من هذه الأحاديث! فزجره الإمام أشد الزجر وقال له: لولا السنة ما فهم أحد منا القرآن ثم قال للرجل: ما تقول في لحم القرد وأين دليله من القرآن؟ فأفحم الرجل[49]. أكد الإمام بضرورة الاهتمام بالأحاديث فقال: إياكم والقولَ في دِين الله تعالى بالرأي، وعليكم باتباع السنَّة؛ فمَن خرج عنها ضلَّ. [50]

اتضح مما سبق أن الإمام اهتم اهتماما بالغا بالأحاديث والعلم بها وعدم تجاوزها فالقول بأنه ترك الأحاديث بقصد يحتاج إلى دليل وهو غير موجود فيبطل هذه الاتهامات.

ذكر أبو حنيفة منهجه في الحديث، ويقول:

آخذ بكتاب الله فإن لم أجد فبسنة رسول الله فإن لم أجد فبقول الصحابة، آخذ بقول من شئتُ منهم، ولا أخرج عن قولهم إلى قول غيرهم. فأما إذا انتهى الأمر إلى إبراهيم والشعبي وابن سيرين وعطاء فقوم اجتهدوا، فاجتهد كما اجتهدوا.[51]

فقد صرّح الإمام هنا منهجه في الأحاديث فإنه لا يرجّح شيئا على العمل بالحديث، ويعمل بأقوال الصحابة أيضاً، فإن أقوال الصحابة في أمور لا مجال للعقل فيها، يعتبر كحديث مرفوع، وهو باب عظيم في المذهب الحنفي.

---

[48] محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي، **قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث**، (بيروت: دار الكتب العلمية، د.ط، ١٣٣٢)، ص: ٢٩٨.

[49] المصدر السابق.

[50] المصدر نفسه.، ص: ٥٢.

[51] العسقلاني، المصدر السابق، ج: ١٠، ص: ٤٥١.

**قصّة طريفة بين أبي حنيفة والأوزاعي**

هناك قصة تساعدنا في فهم منهجه في الحديث:

اجتمع أبو حنيفة والأوزاعي في دار الحناطين بمكة، فقال الأوزاعي لأبي حنيفة: ما بالكم لا ترفعون أيديكم في الصلاة عند الركوع وعند الرفع منه؟ فقال أبو حنيفة: لأجل أنه لم يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه شيء، قال: كيف لا يصح، وقد حدثني الزهري، عن سالم، عن أبيه، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: أنه كان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة، وعند الركوع، وعند الرفع منه. فقال له أبو حنيفة: حدثنا حماد، عن إبراهيم، عن علقمة والأسود، عن ابن مسعود: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا يرفع يديه إلا عند افتتاح الصلاة، ولا يعود شيء من ذلك، فقال الأوزاعي: أحدثك عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، وتقول: حدثني حماد، عن إبراهيم! فقال له أبو حنيفة: كان حماد أفقه من الزهري، وكان إبراهيم أفقه من سالم، وعلقمة ليس بدون ابن عمر في الفقه، وإن كانت لابن عمر صحبة، أو له فضل صحبة، فالأسود له فضل كثير، وعبد الله هو عبد الله، فسكت الأوزاعي.[52]

اتضح مما سبق أن أبا حنيفة كان يقبل الأحاديث ويعمل بها من خلال التطبيق المتوارث فاهتم بما روي ونقل من الصحابة والتابعين وبذلك يحصل عين اليقين من الذين شاهدوا الوحي ولم يفسد طبيعتهم. بناءً على ذلك، شدّد أبو حنيفة في قبول أخبار الأحاد فإنها لا تفيد القطع وقد تفيد غلبة الظن بعد البحث والممارسة.

**ثانياً: أقوال العلماء في منهج أبي حنيفة في الحديث**

إن المدرسة الحنفية تتبع منهجية الرأي السليم والأصل في ذلك ما نُقل عن إبراهيم النخعي:

أحكام الشرع معقولة المعنى، مشتملة على مصالح، راجعة إلى الأمة، وأنها بُنيت على أصول محكمة، وعِلل ضابطة لتلك الحكم فهمت من الكتاب والسنة، وشرعت الأحكام لأجلها لينتظم بها أمر الحياة، فكان يجتهد في معرفتها ليدير الحكم لأجلها حيث دارت، وإن العقل يمكن أن يدركها ويدرك حسنها وقبح ضدها؛ لأن الشرع أرشد إليها.[53]

[52] ملا علي القاري، **شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر**، تحقيق: محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم، (بيروت: دار الأرقام، د.ط، ١٤٠٥)، ص: ٣٤-٣٧.

[53] الحجوي، ج: ١، ص: ٣٨٥.

يعتقد المذهب الحنفي أن الشريعة مبنية على علل منضبطة فإن الحكيم لا يفرق بين المتساويين ولا يجمع بين المتفارقين وبذلك يمكن فهم الحديث الجزئي ويمكن الحصول على يقين نسبي من خلال موافقة الحديث الجزئي للمقاصد والعمل المتوارث. إنْ قَبِل العلماء المتقدمون حديثاً ما، فهو دليلٌ على صحته وكذلك، إن وافق الحديث الإجماع وأصول الشريعة وعموم القرآن، فهو أيضا دليل على صحته. عادةً، يدقّق المحدثون الأسانيد في قبول الأحاديث والفقهاء يدققون المعاني والمتون في قبولها باعتبار القطع والظن وهذا هو فرق منهجي بين المحدثين والفقهاء ولا سيما الأحناف منهم.

اهتم المحدثون بالنقد الخارجي للحديث وهو عدالة الراوي وضبطه وزاد الأحناف على ذلك النقد الداخلي وبحثوا في المعاني زيادةً على الأسانيد: هل معنى الحديث متوافق مع الأدلة القطعية أم غير متوافق معها؟ إن كان الحديث متواتراً أو مشهوراً في بداية الإسلام، فهو يدل على علم اليقين في المتواتر وعلم الطمأنينة في المشهور وإن كان الحديث من الآحاد، فلا بُدّ من النقد الداخلي فإن الراوي الثقة قد يخطئ والنقد الداخلي هو عرض الآحاد على الأدلة القطعية فإن وافق الآحاد عموم القرآن أو الإجماع أو أصول الشريعة، فيتأكد صحة الحديث بالنقد الداخلي وإن لم يتوافق أخبار الآحاد شيئا من الأدلة القطعية فيرجع إلى القياس وذلك ليس تقديم العقل على النقل، فإن وجود النقل مشكوك فيه والقياس سيوضح هل النقل موجود أم لا، فالقول بأن الأحناف قدّموا العقل على النقل لا أساس له.

قال الشاطبي: إن خبر الواحد إذا استند إلى قاعدة مقطوع بها فهو في العمل مقبول، وإلا؛ فالتوقف، وكونه مستندا إلى مقطوع به راجع إلى أنه جزئي تحت معنى قرآني كلي ... فإذا عرضنا هذا الموضع على تلك القاعدة وجدنا المعارضة في الآية، والخبر معارضة أصلين قرآنيين؛ فيرجع إلى ذلك، وخرج عن معارضة كتاب مع سنة ... الظني الذي لا يشهد له أصل قطعي ولا يعارض أصلا قطعيا؛ فهو في محل النظر، وبابه باب المناسب الغريب؛ فقد يقال: لا يقبل لأنه إثبات شرع على غير ما عُهِد في مثله، والاستقراء يدل على أنه غير موجود، ... ولقائل أن يوجه الاعمال بأن العمل بالظن على الجملة ثابت في تفاصيل الشريعة، فإن عضد الرد عدم الموافقة عضد القبول عدم المخالفة؛ فيتعارضان ويسلم أصل العمل بالظن[55]. الأحناف ذهبوا إلى القياس فيما ليس له أصلٌ من القرآن والسنة.[54]

بناءً على ذلك، زاد الأحناف شروطاً عديدة في قبول أخبار الآحاد، فقالوا: إن عارض أخبار الآحاد ما هو أقوى منها، فهو انقطاع معنى.

[54] أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الشاطبي، **الموافقات**، تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، (القاهرة : دار ابن عفان، الطبعة الأولى، ١٩٩٧)، ج: ٤، ص: ٣٣١.

[55] الشاطبي، ج: ٣، ص: ٢٠٦.

قال السرخسي: ثبوت الانقطاع بدليل معارض فعلى أربعة أوجه: إما أن يكون مخالفا لكتاب الله تعالى أو لسنة مشهورة عن رسول الله، أو يكون حديثا شاذا لم يشتهر فيما تعم به البلوى ويحتاج الخاص والعام إلى معرفته، أو يكون حديثا قد أعرض عنه الأئمة من الصدر الأول بأن ظهر منهم الاختلاف في تلك الحادثة ولم تجر بينهم المحاجة بذلك الحديث. [56]

وضّح السرخسي مواقفهم قائلا:

وإنما سواء السبيل ما ذهب إليه علماؤنا رحمهم الله من إنزال كل حجة منزلتها فإنهم جعلوا الكتاب والسنة المشهورة أصلاً ثم خرجوا عليهما ما فيه بعض الشبهة وهو المروي بطريق الآحاد مما لم يشتهر فما كان منه موافقا للمشهور قبلوه وما لم يجدوا في الكتاب ولا في السنة المشهورة له ذكرا قبلوه أيضا وأوجبوا العمل به وما كان مخالفا لهما ردوه على أن العمل بالكتاب والسنة أوجب من العمل بالغريب بخلافه وما لم يجدوه في شيء من الأخبار وصاروا حينئذ إلى القياس في معرفة حكمه لتحقق الحاجة إليه.[57]

اهتم السرخسي بالرد على مخالفيهم قائلاً:

لأن المتن من الكتاب متيقن به ومتن الحديث لا ينفك عن شبهة لاحتمال النقل بالمعنى ثم قوام المعنى بالمتن فإنما يشتغل بالترجيح من حيث المتن أولا إلى أن يجيء إلى المعنى ... فإن أصل البدع والأهواء إنما ظهر من قبل ترك عرض أخبار الآحاد على الكتاب والسنة المشهورة فإن قوما جعلوها أصلا مع الشبهة في اتصالها برسول الله صلى الله عليه وسلم ومع أنها لا توجب علم اليقين ثم تأولوا عليها الكتاب والسنة المشهورة فجعلوا التبع متبوعا وجعلوا الأساس ما هو غير متيقن به فوقعوا في الأهواء والبدع بمنزلة من أنكر خبر الواحد...[58]

اتضح مما سبق أن أبا حنيفة –كما فسره الأصوليون الأحناف – اهتم بعرض الآحاد على المتواتر والمشهور من القول والفعل فإن خالف شيء من أخبار الآحاد ما هو أقوى منها، فدقّقوا فيها وأنزلوها منزلتها، (لم يرفضوها عادةً، بل قرروها أقل أهمية). فعلى سبيل المثال، قرروا قراءة الفاتحة واجبة لثبوتها من خلال أخبار الآحاد والواجب ما دون الفرض في الرتبة. بناءً على ذلك، أضافوا في الأحكام الواجب والمكروه التحريمي فالأحكام عند الجمهور خمسة وعند الأحناف سبعة وذلك لنظرهم إلى القطع والظن.

اهتم أبو حنيفة بتوثيق السند والمتن معا، ولم يهمل المتن بل صاغ أساليب عديدة للتعامل مع المتن من خلال النقد الداخلي للنصوص و هذه المنهجية إضافة قيمة في الفقه الإسلامي من قبل أبي حنيفة – و أصحابه –

[56] أبو بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي، **تمهيد الفصول في الأصول**، تحقيق: أبو الوفا الأفغاني، (حيدر آباد: لجنة إحياء المعارف النعمانية، د.ط، ١٣٩٥)، ج: ١، ص: ٣٦٤.

[57] السرخسي، ج: ١، ص: ٣٦٨.

[58] المصدر السابق نفسه.

فهو لم ينكر أخبار الآحاد ولم يعتمد كليا على توثيق الأسانيد بل لاحظ السند والمتن معا وقسم الانقطاع إلى قسمين: انقطاع السند و انقطاع المتن. مخالفة المتن لما هو أقوى منه هو الانقطاع المعنوي وهذا الاهتمام بالمتن والنقد الداخلي من خصائص المذهب الحنفي (والمذهب المالكي أيضا في بعض الوجوه).

**الخـاتمـــة**

اتضح مما سبق أن أبا حنيفة من الأئمة الكبار وله مساهمات كبيرة وأتباع كثيرة فحسد عليه كثير من الناس، فقال فيه ما قال وكثير من هذه الأقوال لا أصل لها فنُسبت إلى أصحابها تزويرا وبُهتاناً.

قديماً، ذكر الخطيب البغدادي هذه الاقوال ولم يتبعه من جاء بعده عموما. بل حفظهم تقواهم عن نشر الزور والبُهتان عن عالمٍ جليلٍ، بل سكتوا عن هذه الأقوال الباطلة، وذلك أدنى الإيمان، فإنه كان يجب عليهم الرد على أولاء التهم الكاذبة. وثبت ذلك بالنظر إلى آراء الذهبي، وابن كثير، والحسيني، والبرهان الحلبي، وابن حجر وكثيرين. ولكن بالأسف الشديد قد أعاد بعض علماء السلفية إلى بثّ هذه الأقاويل الكاذبة الضعيفة المزوّرة.

بالرجوع إلى أقوال أبي حنيفة، نجد أنه لم يتساهل في قبول الأحاديث، بل شدّد على من تركها تكاسلاً، فإن دراسة الفقه تعتمد على الأحاديث اعتمادا كبيرا، فلا يمكن مناقشة القضايا الفقهية بدون اللجوء إلى الأحاديث النبوية. وقد جُمع بعض ما روي عن أبي حنيفة من الأحاديث فوصل حجم الكتاب إلى ثمانمائة صفحة وهذا دليلٌ على اهتمام أبي حنيفة بالحديث.

بالرجوع إلى أقوال العلماء حول منهج أبي حنيفة في دراسة الأحاديث، نجد أنه يناقش السند والمتن معا ويبحث عن انقطاع السند وانقطاع المعنى ويوازن بين مستويات الاحتمالات في سند الحديث ومتنه ومن خلال هذه الأساليب، يسعى أبو حنيفة إلى التفريق بين قطعي الثبوت وظني الثبوت وفي ظني الثبوت، يجتهد أبو حنيفة في عرض الظني على القطعي وبذلك يتأكد المعنى والمراد. هذا الاهتمام بالمتن والنقد الداخلي من خصائص المذهب الحنفي.

## المصادر والمراجع


ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي. **الجرح والتعديل**. (حيدر آباد: دائرة المعارف العثمانية، ١٩٥٢)

ابن خلدون، عبد الرحمن. **العِبَر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر**. تحقيق: د. سهيل زكار. (بيروت: دار الفكر، ١٩٨١).

ابن الصلاح، أبوعمرو عثمان بن عبد الرحمن. **معرفة أنواع علم الحديث**. تحقيق: عبد اللطيف الهميم – ماهر ياسين الفحل. (بيروت: دار الكتب العلمية. ٢٠٠٢).

ابن عدي، أبو أحمد الجرجاني. **الكامل في ضعفاء الرجال**. تحقيق: عبد الفتاح أبو سنة. (بيروت : دار الكتب العلمية، ١٩٩٧).

ابن قيم الجوزية، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب. **رفع اليدين في الصلاة**. تحقيق: علي بن محمد العمران. (بيروت : دار ابن حزم، ٢٠١٩).

أبو حنيفة، النعمان بن الثابت. **العقيدة وعلم الكلام**. تحقيق: زاهد الكوثري. (بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٤).

أحمد بن حنبل، أبو عبد الله الشيباني. **العلل ومعرفة الرجال**. تحقيق: وصي الله بن محمد عباس. (الرياض : دار الخاني، ١٤٢٢).

الألباني، محمد ناصر الدين. **سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة**. (الرياض : مكتبة المعارف، ١٩٩٢).

البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة. **التاريخ الكبير**. تحقيق: محمد عبد المعيد خان. (حيدر آباد، الهند: دائرة المعارف العثمانية، د.ت).

البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب. **تاريخ بغداد وذيوله**. تحقيق : مصطفى عبد القادر عطا. (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٧).

الجديع، عبد الله بن يوسف. **تحرير علوم الحديث**. (بيروت: مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٣).

الحجوي، محمد بن الحسن بن العربيّ بن محمد الثعالبي الجعفري الفاسي. (**الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي**. (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٥).

الذهبي، شمس الدين. **سير أعلام النبلاء**. (القاهرة: دار الحديث، ٢٠٠٦).

الذهبي، شمس الدين. **تذكرة الحفاظ**. تحقيق: زكريا عميرات. (بيروت : دار الكتب العلمية، ١٩٩٨).

السرخسي، أبو بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل. **تمهيد الفصول في الأصول**. تحقيق: أبو الوفا الأفغاني. (حيدر آباد، الهند: لجنة إحياء المعارف النعمانية، د.ت).

السباعي، مصطفى بن حسني. **السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي**. (دمشق : المكتب الإسلامي، ١٩٨٢).

الشهرستاني، أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد. **الملل والنحل**. تحقيق: عبد الأمير على مهنا وعلى حسن فاعور. (بيروت: دار المعرفة، ١٩٩٣).

الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي. **الموافقات**. تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان. (القاهرة: دار ابن عفان، ١٩٩٧).

العسقلاني، ابن حجر. **تقريب التهذيب**. تحقيق: محمد عوامة. (دمشق : دار الرشيد، ١٩٨٦).

العسقلاني، ابن حجر. **تهذيب التهذيب**. (الهند: مطبعة دائرة المعارف النظامية، ١٣٢٦).

القاري، الملا على. **شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر**. تحقيق: محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم. (بيروت: دار الأرقام، د.ت).

القاسمي، محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق. **قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث**. (بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت.).

الكوثري، محمد زاهد بن الحسن. **تأنيب الخطيب على ما ساقه في ترجمة أبي حنيفة من الأكاذيب**. (بيروت: دار البشائر الإسلامية، ١٩٩٠).

النعماني، محمد عبد الرشيد. **مكانة الإمام أبي حنيفة في الحديث**. (حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية، ١٤١٦هـ).